مسابقة أكاديمية حبيب الملا للبحث القانوني

كاتبا البحث:

محمد القاسم: طالب في السنة الثالثة في جامعة سان جوزيف دبي

جنى عالية: طالبة في السنة الرابعة في جامعة سان جوزيف دبي

العملات الرقمية بين نظرية الحق والتشريع المالي المعاصر
دراسة تحليلية في ضوء نظرية دابان وتطبيقاتها في القانون الإماراتي

المقدمة

أدّت التطورات التكنولوجية المتسارعة، ولا سيما في مجال الأصول الرقمية وتقنيات البلوك تشين، إلى بروز أنماط جديدة من القيم الاقتصادية التي لا تقوم على الوجود المادي، الأمر الذي فرض تحديات قانونية جوهرية تتعلق بتحديد طبيعتها ومدى خضوعها للنظريات القانونية التقليدية، وعلى رأسها مفهوم الحق وحدود حمايته. فقد أوجدت العملات الرقمية واقعًا قانونيًا جديدًا يقوم على السيطرة التقنية بدل الحيازة المادية، ويُثير إشكالات دقيقة حول طبيعة الملكية الرقمية، ومدى اعتبار هذه العملات محلًا للحق.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية نظرية الفقيه البلجيكي جان دابان، التي سعت إلى تجاوز القصور الذي شاب المذاهب التقليدية في تعريف الحق، من خلال ربطه بعنصري الاستئثار والتسلّط، وإسناده إلى الحماية القانونية. وتزداد أهمية هذه النظرية عند إسقاطها على الحقوق المستحدثة، ولا سيما في البيئة الرقمية.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة مدى قابلية تطبيق نظرية دابان على العملات الرقمية، وتحليل التنظيم القانوني الإماراتي للأصول الرقمية، مع تقديم حلول تشريعية عملية ومبتكرة تسهم في تطوير الإطار القانوني المنظّم لها.

إلى أي مدى يمكن تطبيق نظرية الحق وفق تصور دابان على العملات الرقمية، وما هو موقف التشريع المالي الإماراتي من مفاهيم الاستئثار والتسلّط والحماية القانونية للأصول الرقمية؟

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الحق

المطلب الأول: تطور مفهوم الحق

لم يحظَ مفهوم الحق بتعريف جامع مانع يحظى بإجماع الفقه القانوني، نظرًا لاختلاف الزوايا التي تناول منها الفقهاء هذا المفهوم وطبيعة الأهداف التي سعوا إلى تحقيقها من خلال تعريفه. فقد ارتبطت بعض التعريفات بالنظرة الفلسفية للإنسان ودوره في المجتمع، في حين ارتبطت تعريفات أخرى بوظيفة الحق الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى تعدد الاتجاهات الفقهية في تحديد ماهية الحق.

فقد ذهب أنصار المذهب الشخصي إلى ربط الحق بالإرادة، معتبرين أن جوهر الحق يتمثل في القدرة الإرادية التي يخولها القانون لشخص معين. غير أن هذا التصور تعرّض لانتقادات جوهرية، أبرزها عجزه عن تفسير ثبوت الحقوق لعديمي الإرادة كالصغير غير المميز والمجنون، فضلًا عن صعوبة تطبيقه على الأشخاص الاعتبارية التي لا تقوم إرادتها على الأساس النفسي ذاته الذي تقوم عليه إرادة الشخص الطبيعي.

وفي مقابل ذلك، ظهر المذهب الموضوعي الذي ربط الحق بالمصلحة، واعتبره مصلحة يحميها القانون. ورغم ما قدمه هذا الاتجاه من إضافة مهمة في ربط الحق بوظيفته الاجتماعية، إلا أنه عجز بدوره عن تقديم تصور دقيق لماهية الحق، إذ اقتصر على بيان غايته دون تحديد بنيته القانونية، كما خلط بين وجود الحق والحماية القانونية له.

ثم جاء المذهب المختلط محاولةً للجمع بين الإرادة والمصلحة، غير أن هذا الاتجاه لم ينجُ من النقد، لكونه جمع بين عنصرين متعارضين دون تقديم تصور متماسك لطبيعة الحق.

وقد كشف هذا المسار النظري عن قصور واضح في استيعاب الصور الحديثة للحقوق، خاصة الحقوق غير المادية، مما مهّد لظهور النظرية الحديثة للحق، التي انتقلت من التركيز على الإرادة أو المصلحة إلى تحليل الحق من حيث بنيته القانونية ووظيفته التنظيمية في المجتمع

المطلب الثاني: نظرية دابان في تعريف الحق

تعد نظرية الفقيه البلجيكي جان دابان من أبرز محاولات تطوير مفهوم الحق في الفقه القانوني الحديث، إذ سعى من خلالها إلى تجاوز القصور الذي شاب الاتجاهات التقليدية، من خلال بناء تعريف يقوم على تحليل بنية الحق ذاتها، لا على غايته أو أساسه النفسي. ويعرّف دابان الحق باعتباره ميزة قانونية تقوم على عنصرين جوهريين، هما:

الاستئثار، ويقصد به انفراد شخص بشيء أو بقيمة معينة ونسبتها إليه قانونًا دون غيره،

والتسلّط، ويقصد به سلطة صاحب الحق في التصرف بمحل حقه، سواء بالاستعمال أو الاستغلال أو التصرف القانوني.

ولا يقف تعريف دابان عند هذين العنصرين، بل يضيف إليهما عنصرين مكملين، هما وجوب احترام الغير للحق والحماية القانونية، باعتبار أن الحق لا يكتمل وجوده إلا إذا ضُمن احترامه اجتماعيًا، وتوافرت له وسائل قانونية فعالة لاقتضائه عند الاعتداء عليه.

وتتميز نظرية دابان بأنها لا تربط الحق بالإرادة النفسية، ولا تختزله في مجرد المصلحة، بل تنظر إليه باعتباره علاقة قانونية منظمة بين شخص وقيمة أو شيء، تقوم على أساس قانوني موضوعي، مما يمنحها قدرة تفسيرية أوسع في التعامل مع الحقوق الحديثة.

المطلب الثالث: حدود نظرية دابان في استيعاب الحقوق الرقمية

رغم الأهمية النظرية الكبيرة لتعريف دابان للحق، إلا أن تطبيقه على الحقوق الرقمية يكشف عن مجموعة من الإشكالات المفاهيمية التي تستوجب إعادة النظر في بعض عناصره التقليدية. فالاستئثار في صورته التقليدية يفترض وجود علاقة مستقرة بين الشخص ومحل الحق، في حين أن الاستئثار الرقمي يقوم في الغالب على عناصر تقنية قابلة للزوال أو الاختراق، مثل المفاتيح الرقمية أو الأنظمة الوسيطة.

كما أن عنصر التسلّط، الذي يُفترض أن يكون نتيجة طبيعية للاستئثار، لا يتحقق في البيئة الرقمية بصورة مطلقة، إذ قد يُقيَّد بعوامل تقنية، كقيود المنصات الرقمية، أو بعوامل تنظيمية وتشريعية، كالحظر أو التقييد

القانوني لبعض المعاملات. ويؤدي ذلك إلى نشوء صورة جديدة من التسلّط الجزئي أو النسبي، تختلف عن التسلّط الكامل في الحقوق العينية التقليدية.

أما عنصر الحماية القانونية، فيُعد من أكثر العناصر تأثرًا في البيئة الرقمية، نظرًا لصعوبة الإثبات، والطابع العابر للحدود للمعاملات الرقمية، وتعدد الأنظمة القانونية المختصة، وهو ما يضعف فعالية الاقتضاء القضائي التقليدي.

وعليه، يمكن القول إن نظرية دابان تظل إطارًا صالحًا لتحليل الحقوق الرقمية، لكنها تحتاج إلى تطوير مفاهيمي يسمح بالتمييز بين الوجود التقني للحق ووجوده القانوني، وبين السيطرة التقنية والمركز القانوني المحمي، بما يحقق تكيفًا حقيقيًا بين النظرية التقليدية والواقع الرقمي المعاصر.

المبحث الثاني: العملات الرقمية كمحل للحق

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للعملات الرقمية

أثار ظهور العملات الرقمية جدلًا فقهيًا واسعًا حول طبيعتها القانونية، وذلك بسبب خروجها عن الأطر التقليدية للأموال المعروفة في القانون. فالعملات الرقمية لا تتمتع بوجود مادي ملموس، ولا تصدر عن سلطة مركزية، ولا تستند إلى غطاء قانوني سيادي، وهو ما دفع بعض الفقهاء إلى إنكار صفة المال عنها، واعتبارها مجرد بيانات رقمية أو أدوات تقنية لا ترقى إلى مرتبة المال القانوني.

غير أن هذا التصور التقليدي لمفهوم المال لم يعد منسجمًا مع التطورات الاقتصادية الحديثة، إذ اتجه الفقه القانوني المعاصر إلى توسيع مفهوم المال ليشمل كل ما له قيمة اقتصادية قابلة للتداول والتقويم، بغض النظر عن مادّيته. ووفقًا لهذا الاتجاه، فإن العملات الرقمية، بما تمثله من قيمة اقتصادية حقيقية، وبما تتمتع به من قابلية للتداول والادخار والاستثمار، يمكن إدراجها ضمن نطاق الأموال بالمعنى الواسع.

إلا أن اعتبار العملات الرقمية مالًا لا يعني بالضرورة اعتبارها محلًا للحق بصورة مطلقة، إذ يظل هذا الوصف مرتبطًا بمدى اعتراف التشريع بها وتنظيمه لتداولها. فالقيمة الاقتصادية وحدها لا تكفي لإنشاء الحق، ما لم يقترن بها إطار قانوني يُضفي عليها الحماية ويحدد صاحبها. ومن ثم، فإن الطبيعة القانونية للعملات الرقمية تظل نسبية ومتغيرة بحسب الإطار التشريعي والتنظيمي المعتمد في كل دولة.

المطلب الثاني: الاستئثار في البيئة الرقمية

يُعد الاستئثار العنصر الأول في نظرية دابان، ويقصد به انفراد شخص بشيء أو بقيمة معينة ونسبتها إليه قانونًا. وفي البيئة الرقمية، لا يتحقق الاستئثار من خلال الحيازة المادية، وإنما من خلال السيطرة التقنية، المتمثلة في امتلاك المفاتيح الرقمية الخاصة التي تُمكّن صاحبها من التحكم في العملة الرقمية والتصرف فيها.

ويمثل هذا النمط من السيطرة صورة مستحدثة من صور الاستئثار، تقوم على القدرة التقنية لا على السيطرة المادية. ويكفي، في هذا السياق، أن يكون الشخص قادرًا على منع الغير من الوصول إلى العملة الرقمية أو التصرف فيها، حتى يُعد مستأثرًا بها من الناحية الواقعية.

غير أن الاستئثار الرقمي يظل أقل استقرارًا من الاستئثار التقليدي، إذ يمكن أن يزول بفعل عوامل تقنية، كفقدان المفاتيح الرقمية، أو التعرض للاختراق، أو تدخل المنصات الوسيطة. وهو ما يثير تساؤلًا حول مدى كفاية الاستئثار التقني كأساس قانوني للحق، ومدى الحاجة إلى تدخل تشريعي يُعيد ضبط هذا العنصر في البيئة الرقمية.

المطلب الثالث: التسلّط وحدوده في العملات الرقمية

يُقصد بالتسلّط، وفقًا لنظرية دابان، سلطة صاحب الحق في التصرف بمحل حقه، سواء بالاستعمال أو الاستغلال أو التصرف القانوني. وفيما يتعلق بالعملت الرقمية، يظهر التسلّط من خلال قدرة صاحبها على تحويلها إلى الغير، أو الاحتفاظ بها، أو استثمارها عبر المنصات الرقمية المختلفة.

إلا أن هذا التسلّط لا يكون مطلقًا، بل يظل خاضعًا لقيود متعددة، بعضها تقني وبعضها تشريعي. فقد تُقيِّد المنصات الرقمية سلطة التصرف، أو تُجمّد الأصول، أو تفرض شروطًا معينة على التداول. كما قد يتدخل المشرّع لفرض قيود تنظيمية تهدف إلى حماية النظام المالي أو منع الأنشطة غير المشروعة.

ويؤدي ذلك إلى نشوء صورة من التسلّط النسبي، تختلف عن التسلّط الكامل في الحقوق العينية التقليدية، وتؤكد أن الحق الرقمي لا يقوم على حرية مطلقة، بل على سلطة منظمة ومقيّدة، تتوازن فيها مصلحة الفرد مع المصلحة العامة.

المطلب الرابع: التمييز بين الحق الرقمي والسيطرة التقنية

من أبرز الإشكالات العملية التي تثيرها العملات الرقمية الخلط بين السيطرة التقنية والحق القانوني. فامتلاك المفتاح الرقمي يمنح صاحبه قدرة فعلية على التحكم في العملة الرقمية، غير أن هذه القدرة لا تعني بالضرورة ثبوت الحق القانوني له.

ففي حالات الاختراق أو الاستيلاء غير المشروع، قد تنتقل السيطرة التقنية إلى شخص لا يتمتع بأي سند قانوني، ورغم ذلك يكون قادرًا على التصرف في العملة الرقمية. ويكشف هذا الواقع عن قصور السيطرة التقنية عن أن تكون معيارًا كافيًا لإثبات الحق، إذ يظل الحق قائمًا على أساس قانوني مستقل عن مجرد السيطرة الفعلية.

كما تتجلى هذه الإشكالية في دور المنصات الرقمية الوسيطة، التي قد تحدّ من سلطة صاحب الحق أو تمنع التصرف في الأصول، رغم ثبوت الحق له من الناحية القانونية. ويؤكد ذلك ضرورة التمييز التشريعي الصريح بين السيطرة التقنية، بوصفها قرينة فعلية، والحق القانوني، بوصفه مركزًا قانونيًا محميًا.

المبحث الثالث: التنظيم القانوني للعملات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي للعملات الرقمية

لم يصدر في دولة الإمارات حتى الآن قانون موحّد خاص بالعملات الرقمية، إلا أن المشرّع عالجها ضمن منظومة تشريعية وتنظيمية متكاملة، من خلال قوانين مالية عامة ولوائح تنظيمية خاصة بالأصول الافتراضية. وقد اتسم هذا الإطار بالتركيز على تنظيم الأنشطة المرتبطة بالعملات الرقمية، بدل الانشغال بتكييفها النظري المجرد.

وعلى المستوى الاتحادي، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (111) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية، والذي وضع إطاراً عاماً لتنظيم الأصول الافتراضية في الدولة [4]. وعلى مستوى إمارة دبي، صدر قانون دبي رقم (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية، والذي أنشأ هيئة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA) كجهة مختصة بتنظيم ورقابة خدمات الأصول الافتراضية في الإمارة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي) [5].

ويُلاحظ أن التشريع الإماراتي لم يمنح العملات الرقمية صفة العملة القانونية، وإنما اعتبرها أصولًا افتراضية تخضع لرقابة مالية وتنظيمية خاصة. ويؤدي هذا التوجه إلى الاعتراف الضمني بالقيمة القانونية لهذه الأصول، دون إضفاء طابع الإطلاق أو الحصانة المطلقة عليها.

ومن منظور نظرية دابان، يمكن القول إن هذا التنظيم يُقرّ عنصر الاستئثار في نطاق محدد، إذ يعترف بإمكانية تعلق الحق بالأصول الرقمية، لكنه في الوقت ذاته يُقيّد عنصر التسلّط من خلال قواعد تنظيمية تهدف إلى حماية النظام المالي والمصلحة العامة. ويؤكد ذلك أن التنظيم الإماراتي يتعامل مع العملات الرقمية بوصفها محلًا محتملاً للحق، لا بوصفها حقًا مطلقًا غير خاضع للقيود.

المطلب الثاني: دور الجهات التنظيمية في تنظيم الحق الرقمي

تتولى عدة جهات تنظيمية في دولة الإمارات الإشراف على الأنشطة المرتبطة بالعملات الرقمية، كلٌ في نطاق اختصاصه، وهو ما يعكس تعددية تنظيمية تهدف إلى إحاطة هذا النشاط من مختلف جوانبه. ويظهر دور هذه الجهات في منح التراخيص، ووضع ضوابط الامتثال، ومراقبة الأنشطة الرقمية، بما يضمن الحد من المخاطر التقنية والمالية.

ويؤدي هذا الدور التنظيمي وظيفة مزدوجة، تتمثل من جهة في حماية المتعاملين وأصحاب الحقوق الرقمية من الممارسات غير المشروعة، ومن جهة أخرى في تقييد سلطة التسلّط الممنوحة لصاحب الحق، بما يمنع إساءة استعمال الحق أو توظيفه في أنشطة غير مشروعة. ومن ثم، فإن هذا القيد التنظيمي لا يُعد انتقاصًا من جوهر الحق، وإنما يُمثّل تنظيمًا مشروعًا له.

كما تسهم الجهات التنظيمية في تعزيز عنصر الحماية القانونية للحق الرقمي، من خلال فرض معايير تقنية وأمنية، وإلزام مقدمي الخدمات باتخاذ تدابير وقائية، وهو ما يُعد تطبيقًا عمليًا لفكرة الحماية القانونية، وإن كان بصيغة تنظيمية وقائية أكثر منها قضائية.

المطلب الثالث: التطبيقات العملية وتقييم مدى كفاية الحماية القانونية

رغم التقدم الملحوظ في التنظيم الإماراتي للعملات الرقمية، إلا أن الحماية القانونية للحق الرقمي لا تزال تواجه بعض التحديات العملية، خاصة في الجوانب المدنية والقضائية. فغياب تعريف تشريعي صريح لمفهوم الملكية الرقمية يؤدي إلى صعوبة تحديد المركز القانوني لصاحب العملة الرقمية عند النزاع.

كما تبرز إشكالية الإثبات، إذ لا تزال القواعد التقليدية للإثبات غير كافية في كثير من الأحيان للتعامل مع الطبيعة التقنية للأصول الرقمية، مما قد يضعف قدرة صاحب الحق على اقتضاء حقه أمام القضاء. ويضاف إلى ذلك محدودية الخبرة القضائية المتخصصة في منازعات الأصول الرقمية، وهو ما قد يؤثر في فعالية الحماية القضائية.

ومن منظور نظرية دابان، فإن هذه الإشكالات تمس عنصر الحماية القانونية الذي يُعد ركنًا جوهريًا في اكتمال الحق. وعليه، فإن التنظيم الإماراتي، رغم تقدمه، يحتاج إلى دعم تشريعي مدني وإجرائي يضمن اكتمال عناصر الحق الرقمي، ويحوّل الحماية التنظيمية الوقائية إلى حماية قانونية شاملة.

المطلب الرابع: مقارنة موجزة بالاتجاهات الدولية وأثرها على التنظيم الإماراتي

يتميز النهج الإماراتي في تنظيم العملات الرقمية بالاعتدال والتدرج، مقارنة بالاتجاهات الدولية التي اتجهت إما إلى الحظر الكامل أو إلى الإباحة المطلقة. فقد اختارت دولة الإمارات مسار التنظيم المرحلي القائم على الترخيص والرقابية، بما يسمح بتطوير الإطار القانوني تدريجياً وفقاً لتطور السوق والتقنيات. ويتضح هذا النهج عند مقارنته بنماذج تنظيمية مختلفة:

ففي الصين، تم اعتماد نموذج الحظر الكامل، حيث فُرض حظر شامل على تداول وتعدين العملات المشفرة منذ عام 2021، مع تأكيدات متكررة لهذا الحظر [6]. وعلى النقيض من ذلك، تبنت السلفادور في البداية نموذج الإباحة الكاملة، حيث كانت أول دولة تعتمد البيتكوين كعملة قانونية في عام 2021، لكنها تراجعت عن هذا الموقف في عام 2025 تحت ضغط من صندوق النقد الدولي [7].

أما الاتحاد الأوروبي، فقد اتجه نحو نموذج التنظيم الشامل، من خلال وضع إطار تنظيمي شامل (MiCA) يهدف إلى توحيد القواعد وحماية المستهلكين وتشجيع الابتكار [8]. وفي الولايات المتحدة، يسود نموذج التنظيم التدريجي، الذي يعتمد على تطبيق القوانين الحالية مع وجود معارك قضائية مستمرة لتحديد التكييف القانوني للأصول، مثل قضية هيئة الأوراق المالية والبورصات ضد شركة Ripple [9].

وفي المقابل، يبرز النهج الإماراتي كنموذج مرن ومتوازن، يجمع بين التنظيم التدريجي القائم على الترخيص والرقابة، وتشجيع الابتكار، مع الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية المستثمرين [4] [5].

ويُحسب لهذا النهج أنه يُعزز اليقين القانوني دون التضحية بالمرونة، ويُسهم في جذب الاستثمارات الرقمية مع الحفاظ على مستوى مناسب من الحماية القانونية. كما يُظهر هذا التوجه اتساقاً واضحاً مع نظرية دايان، من حيث الجمع بين الاعتراف بالحق وتنظيم ممارسته، بما يحقق التوازن بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة.

المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية من الممارسة القضائية الدولية

المطلب الأول: قضايا التكييف القانوني للعملات الرقمية

تعد قضية SEC v. Ripple Labs في الولايات المتحدة من أبرز القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً حول XRP للعملات الرقمية. إذ ادعت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية أن عملة التكييف القانوني تُعتبر ورقة مالية، وبالتالي يجب أن تخضع لقوانين الأوراق المالية. وقد أصدرت المحكمة حكماً جزئياً في 2023 يميز بين بيع XRP للمستثمرين المؤسسيين (الذي اعتبرته بيعاً لأوراق مالية) وبيعها للمستثمرين الأفراد عبر المنصات (الذي لم يعتبره كذلك) [9]. وتكشف هذه القضية عن أهمية التمييز بين طبيعة التعامل وظروفه في تحديد التكييف القانوني، وهو ما يتسق مع نظرية دايان التي تربط الحق بالحماية القانونية المقررة له. وفي السياق ذاته، تبرز قضية SEC v. Coinbase، التي تتعلق بتنظيم منصات تداول العملات المشفرة ومدى خضوعها لقوانين الأوراق المالية. وتؤكد هذه القضايا أن التكييف القانوني للعملات الرقمية لا يزال محل خلاف، وأن الممارسة القضائية تلعب دوراً محورياً في تحديد المراكز القانونية وتطوير المفاهيم.

المطلب الثاني: قضايا الملكية والسيطرة على الأصول الرقمية

تُظهر قضية Celsius Network إشكالية التمييز بين الملكية والسيطرة في حالات إفلاس منصات العملات المشفرة. فقد أفلست منصة Celsius في 2022، مما أثار تساؤلات حول ملكية الأصول الرقمية المودعة لدى المنصة: هل تعود للمستخدمين أم تُعتبر جزءاً من أصول الشركة المفلسة؟ وقد فحصت المحاكم الأمريكية بدقة شروط الاستخدام لتحديد حقوق الأطراف، وخلصت إلى أن طبيعة العلاقة التعاقدية

تحدد المركز القانوني لكل طرف. وتؤكد هذه القضية أهمية التمييز بين السيطرة التقنية (التي كانت للمنصة) والحق القانوني (الذي قد يظل للمستخدمين)، وهو ما يتسق مع ما خلص إليه هذا البحث.

المطلب الثالث: قضايا الاستيلاء غير المشروع والحماية القانونية

في يناير 2026، حصلت وزارة العدل الأمريكية على ملكية قانونية لأكثر من 400 مليون دولار من العملات المشفرة والعقارات والنقد المرتبطة بخدمة Helix Bitcoin Mixer، وهي خدمة كانت تُستخدم لإخفاء مصدر العملات المشفرة. وتُظهر هذه القضية أن الحماية القانونية للحق الرقمي لا تقتصر على حماية المالك الشرعي، بل تمتد إلى مكافحة الأنشطة غير المشروعة ومصادرة الأصول المكتسبة بطرق غير قانونية. كما تؤكد أن السيطرة التقنية وحدها لا تكفي لإضفاء الشرعية على الحق، وأن القانون يظل هو المعيار الحاسم في تحديد المراكز القانونية. وتكشف هذه الأمثلة التطبيقية عن أن الممارسة القضائية الدولية تتجه نحو تطوير مفاهيم قانونية جديدة تستوعب خصوصية الأصول الرقمية، مع الحفاظ على المبادئ القانونية الأساسية المتعلقة بالحق والحماية والمسؤولية.

الخاتمة

ختامًا، يخلص هذا البحث إلى أن العملات الرقمية تمثل اختبارًا حقيقيًا لقدرة النظريات القانونية التقليدية على التكيّف مع الواقع الرقمي. ويؤكد أن نجاح التشريع في مواكبة هذا التحول لا يتحقق فقط عبر التنظيم المالي، بل يتطلب إعادة صياغة بعض المفاهيم القانونية الجوهرية، وعلى رأسها مفهوم الحق. ويُعد النهج الإماراتي، بما يتسم به من مرونة وتدرج، أساسًا صالحًا للبناء عليه، شريطة دعمه بتطوير تشريعي مدني يضمن اكتمال عناصر الحق الرقمي، وفق تصور قانوني متوازن يجمع بين النظرية والتطبيق.

النتائج

1. نظرية دابان قابلة للتطبيق على العملات الرقمية مع تطويرها مفاهيميًا.
2. العملات الرقمية تمثل محلًا صالحًا للحق متى اقترنت بالحماية القانونية.
3. التنظيم الإماراتي متقدم لكنه بحاجة إلى دعم تشريعي مدني أوضح.

المقترحات التشريعية

1. إدراج تعريف تشريعي للملكية الرقمية في القوانين المدنية.
2. التمييز بين السيطرة التقنية والحق القانوني.
3. تطوير قواعد الإثبات الرقمي.
4. تعزيز التكامل بين التنظيم المالي والقواعد المدنية.

المراجع:

السنهوري، عبد الرزاق. (1952). الوسيط في شرح القانون المدني – الجزء الأول: نظرية الالتزام بوجه عام. دار إحياء التراث العربي.

مذكور، محمد سلام. (1964). المدخل للعلوم القانونية. دار النهضة العربية.

Dabin, J. (1952). Le Droit Subjectif. Dalloz.

مجلس الوزراء، الإمارات العربية المتحدة. (2022). قرار مجلس الوزراء رقم (111) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية. الجريدة الرسمية.

حكومة دبي. (2022). قانون رقم (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي. هيئة دبي التشريعية.

Caixin Global. (2025, December 8). China's Crypto Crackdown Targets Tokenized Real-World Assets. Retrieved from https://www.caixinglobal.com/2025-12-08/chinas-crypto-crackdown-targets-tokenized-real-world-assets-102390874.html

Americas Quarterly. (2025, March 17). In El Salvador, Bitcoin's Retreat Left Valuable Lessons. Retrieved from https://www.americasquarterly.org/article/in-el-salvador-/bitcoins-retreat-left-valuable-lessons

Investopedia. (2025, December 28). Global Cryptocurrency Regulations: A Guide to Key Jurisdictions. Retrieved from https://www.investopedia.com/cryptocurrency-regulations-around-the-world-5202122

Katten. (2025, January 21). Crypto in the Courts: Five Cases Reshaping Digital Asset Regulation in 2025. Retrieved from https://katten.com/crypto-in-the-courts-five-cases-reshaping-digital-asset-regulation-in-2025

إقرار استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

تم الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي في الجوانب التنظيمية واللغوية وإعادة ترتيب الأفكار، دون الاعتماد عليها في التحليل القانوني الجوهري أو النتائج أو المقترحات التشريعية.